A

الأمم المتحدة

A/CN.9/425
8 May 1996
ARABIC

الجمعية العامة

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة التاسعة والعشرون
نيويورك ، ٢٨ أيار/مايو - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦

التحكيم التجاري الدولي

رصد التنفيذ القانوني لاتفاقية نيويورك
لسنة ١٩٥٨ : تقرير مرحل

مذكرة من الأمانة

مقدمة

١ - نظرت اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين المعقدة في عام ١٩٩٥ في مشروع تجميع المعلومات ذات الصلة بتنفيذ القوانين الوطنية لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك ، ١٩٥٨) . ويجري الإضطلاع بهذا المشروع بالتعاون مع اللجنة "دال" التابعة للرابطة الدولية ل نقابات المحامين .^(١)

الغرض من المشروع

٢ - لاحظت اللجنة أن الغرض من المشروع يتمثل بصفة خاصة في بحث الأسئلة التالية : هل أدمجت الاتفاقية في النظم القانونية الوطنية للدول الأطراف بحيث أصبحت لأحكام الاتفاقية قوة القانون ؟ هل أضافت الدول الأطراف إلى النظام الموحد لاتفاقية ، سواء بناء على تحفظات أبديت على الاتفاقية أو لأسباب

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخمسون ، الملحق رقم ١٧ (A/50/17) الفقرات ٤٠٤-٤٠١ .

أخرى ، أحکاماً أنت الى تعديل شروط الاعتراف بقرارات التحكيم وتنفيذها ؛ وما هي متطلبات الحصول على الاعتراف والتنفيذ التي لم ترد في الاتفاقية والتي أضيفت الى القوانين الوطنية .^(٢)

٣ - وتم التأكيد ، خلال الدورة ، على أن الغرض من المشروع لا يكمن في مراقبة كل قرار من قرارات المحاكم التي تطبق الاتفاقية . فهذا النوع من العمل يتجاوز طاقات الأمانة ولا يشكل ضرورة بالنسبة للمشروع حسب مخططه الوارد أعلاه ؛ وفضلاً عن ذلك ، تقوم منظمات أخرى بجمع واصدار السوابق القضائية المنفذة للاتفاقية ، ولا سيما هولية التحكيم التجاري الصادرة عن المجلس الدولي للتحكيم التجاري .^(٣)

٤ - والهدف الأساسي من المشروع ، هو أن تقوم الأمانة باعداد مذكرة تتضمن النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الاستقصائية حول التشريعات . وقد ترغب اللجنة في أن تقرر ، عندما تعرض عليها المذكرة ، ما إذا كان من المستصوب أن تقوم ، بالإضافة إلى اعداد تلك المذكرة ، باتخاذ أي إجراءات إضافية من ذلك مثلًا اعداد دليل بشأن سن الاتفاقية .^(٤)

تجميع المعلومات

٥ - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ، بعثت الأمانة إلى الدول الأطراف في الاتفاقية مذكرة شفوية تتضمن استبياناً طلب فيه من الدول أن تجيب على مجموعة من الأسئلة تتصل بما يلي :

(أ) الطريقة التي اكتسبت بها الاتفاقية قوة القانون في الدولة (بما في ذلك على سبيل المثال ، ما إذا كان القانون الوطني يشير إلى نص الاتفاقية أو يتضمنه وما إذا كان التشريع المنفذ يشرح النص وما إذا كان أسلوب التنفيذ من شأنه أن يؤدي إلى أي اختلافات جوهرية بين التشريعات المنفذة للاتفاقية وأحكام هذه الاتفاقية) :

(ب) المحكمة أو الهيئة المختصة بالبت في طلب الاعتراف أو التنفيذ ؛

(ج) الأحكام الإجرائية والشروط المنطبقة على طلب الاعتراف بقرار تحكيم مشمول بالاتفاقية وتنفيذها (بما في ذلك على سبيل المثال الاشتراطات المتعلقة بالتصديق على قرار التحكيم وفقاً لما تقتضيه

(٢) المصدر نفسه ، الفقرة ٤٠١ .

(٣) المصدر نفسه ، الفقرة ٤٠٢ .

(٤) المصدر نفسه ، الفقرة ٤٠٣ .

المادة الرابعة من الاتفاقية : والرسوم أو الجبايات أو الضرائب أو المكوس التي يتعين دفعها فيما يتعلق بالطلب ; وجود موعد نهائي لتقديم طلب بالاعتراف والتنفيذ ; والطعن في حكم برفض تنفيذ قرار تحكيمي أو في حكم بمنع الاعتراف أو بالتنفيذ .

٦ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٦ ، أرسلت الأمانة مذكرة شفوية أخرى إلى الدول التي لم ترد على المذكورة الأولى طالبة منها تقديم المعلومات في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٦ .

٧ - وحتى ٨ أيار/مايو ١٩٩٦ ، تلقت الأمانة ردوداً على الاستبيان من الدول الـ ٢٧ التالية : الأرجنتين ، إسبانيا ، استراليا ، ألمانيا ، إيطاليا ، بيرو ، بيلاروس ، تايلند ، تركيا ، تونس ، الجزائر ، جمهورية كوريا ، سلوفاكيا ، سنغافورة ، السويد ، سويسرا ، فنلندا ، فنزويلا ، فتندا ، الكرسي الرسولي ، كوبا ، الكويت ، المكسيك ، الترويج ، النمسا ، الهند ، اليابان .

٨ - وقد ترحب اللجنة في أن تطلب إلى الدول الأطراف في الاتفاقية التي لم ترد بعد على الاستبيان ، القيام بذلك . وحتى ٧ أيار/مايو ١٩٩٦ بلغ عدد الأطراف في الاتفاقية ١٠٨ دول .

أعمال اضافية

٩ - قد تود اللجنة أن تطلب إلى الأمانة أن تعد مذكرة تتضمن النتائج التي تم التوصل إليها استناداً إلى تحليل المعلومات المجمعة ، كي تنظر فيها اللجنة في دورتها المقبلة .